على مستوى الولوج المنصف للجنسين للحقوق المدنية والسياسية

وضعت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية خطة حكومية للمساواة "إكرام" من أجل خلق إطار للعمل المشترك بين جميع الفاعلين بهدف إدماج حقوق المرأة في السياسات العمومية وفي برامج التنمية.

وبخصوص الولوج المنصف للمرأة إلى الخدمات القضائية، ركز ميثاق إصلاح العدالة على الدور الرائد للنساء في تطوير النظام القضائي من خلال الولوج العادل للخدمات القضائية، كما تعزز الحقل الديني بمقاربة نوعية تحديثية تروم تكوين المرشدات وتقديم خدمات محو الأمية في المساجد لفائدة النساء.

كما ساهمت الشبكة الوزارية للتشاور من أجل إدماج المساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية في تقوية فضاءات الحوار والتشاور بين مختلف القطاعات المعنية. وأصدرت دليلا منهجيا لإدماج المساواة بين المرأة والرجل في عمليات الاختيار والتوظيف والتعيينات والانتقال والترقية وتقييم الأداء على أساس مقاربة النوع الاجتماعي.

هذا، وقد ارتفعت نسبة النساء داخل الوزارات بنسبة 4.2 نقطة خلال 10 سنوات (ما بين 2002 و 2012) بتطور من 34.4 % إلى 38.6 %. وبالرغم من ضعف ولوج المرأة لمناصب المسؤولية مقارنة مع الرجل، والذي لم يتجاوز 6 نقط في ظرف 11 سنة، إلا أن المعدل رغم البطء الملحوظ، تطور بشكل مطرد ليصل إلى مستوى 16 % سنة 2012.